الترادف المصطلحي النحوي

د. زكرياء أرسلان*

توطئة

يندرج حديثنا عن ظاهرة الترادف المصطلحي النحوي في سياق مقاربة معجمية تتوخى الكشف عن أحد مسالك التسمية التي استحكمت في بناء وحدات معجم اللغة النحوية العربية واستعمالها، وفي هذا الإطار، نعتقد أن التمكن من حقيقة مفهوم الترادف، وفق زمرة المعايير والاعتبارات التي سنكشف عنها في هذه الدراسة، يمنح إمكان التمييز بين ما هو ترادف حقيقي، وما هو دون ذلك، كما يدعو إلى إعادة النظر في طرائق التنميط المعجمي للمصطلحات النحوية؛ إذ الظاهر أن طائفة من المصطلحات النحوية تم اعتبارها في بعض الدراسات والمعاجم اللغوية المعاصرة مترادفة، وهي غير ذلك، مما يفتح باب التساؤل عن مرجعية التنميط ومبادئها.

1. مفهوم الترادف في العلوم العربية

الترادف لغة "التتابع"، « والردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئا فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف»[1]. أما «عند أهل العربية والأصول والميزان، فهو توارد لفظين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد، أو بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة، وتلك الألفاظ تسمى مترادفة»[2]. ونجد عند صاحب "التعريفات" حدا آخر للترادف نوردهُ، هنا، لما فيه من تثقيف للحد المتقدم، قال: «الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، ويطلق على معنيين : أحدهما الاتحاد في الصدق، والثاني الاتحاد في المفهوم. ومن نظر إلى الأول فرق بينهما. ومن نظر إلى

---

* – كلية الآداب– مكناس.

[1] – لسان العرب لابن منظور محمد، المجلد الأول، مادة "ردف"، ص: 1152، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان، (بدون تاريخ).

[2] – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد التهانوي الجزء الأول، ص: 406، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.

الثاني لم يفرق بينهما»[1]، معنى هذا أن الترادف تُشترط فيه خاصية « الاتحاد في المفهوم لا في الذات، وإن كان مستلزما له»[2]، فالمتساويان صدقا غير مترادفين. وعموما يمكن أن نجمل الخصائص الأساسية لمفهوم الترادف من خلال هذين التعريفين، وغيرهما من التعريفات التي نلفيها في مصنفات أهل الأصول وفقهاء اللغة والنحو في ما يلي:[3]

أ ــ **اشتراط خاصية الإفراد** للاحتراز من المركب كالحد مع المحدود والرسم مع المرسوم، فإنهما غير مترادفين؛ لأن الحد والرسم مركبان، فدلالتهما على المفهوم تفصيلية، ودلالة المصطلح عليه إجمالية.

ب ــ **اشتراط خاصية الدلالة على الشيء الواحد**، فخرج عن حد الترادف بموجب هذا الشرط توالي الألفاظ المتباينة، كالإنسان والفرس والسيف؛ إذ هي دالة على أشياء متعددة.

ج ــ **اشتراط خاصية وحدة الاعتبار**، وذلك لمراعاة أمرين، أولهما التباين بين الاسم والصفة، كالسيف والصارم، فإنهما وإن دلا على شيء واحد، فإن الأول دال عليه باعتبار الاسم، والثاني باعتبار الصفة، أما ثانيهما فيبنبني على مراعاة التباين بين الصفة وصفة الصفة، كالناطق والفصيح، إذ الناطق صفة للإنسان وإن لم يكن فصيحا.

د ــ **اشتراط خاصية الاتحاد في المفهوم دون الذات**، وهو ما سبقت الإشارة إليه أعلاه.

---

[1] ــ التعريفات، القاضي الجرجاني، ص: 77- 78، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: بيروت، 1985.

[2] – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد التهانوي، الجزء الأول، ص: 406.

[3] – تنظر بعض هذه التعريفات في :

الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي، الجزء الأول، ص: 20، تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1985.

الإبهاج في شرح المنهاج، تاج الدين السبكي، الجزء الأول، ص: 238، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1984.

شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله الفاكهي ، ص: 61 ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1988.

2. مفهوم الترادف في علم المصطلح

لقد تم إبعاد ظاهرة الترادف المصطلحي (Synonymie Terminologique) عن مجال اهتمام النظرية المصطلحية العامة، شأنها في ذلك شأن ظاهرة المشترك المصطلحي[1]. ويرجع هذا الإبعاد، حسب ساكر (1990)، إلى أن كلا من الترادف والاشتراك يخل بأحد أهم مبادئ النظرية المصطلحية، ويتعلق الأمر بمبدأ التوحيد المصطلحي[2]. وعلى خلاف هذا التوجه حظيت ظاهرة الترادف في الدراسات المصطلحية المتأخرة باهتمام متزايد، وذلك من منطلق اعتبارها جزء لا يتجزأ من ظواهر أخرى تعم لغات العلوم والتقنيات،[3] لذا صار تحليلها، في نظر كوكوريك (1985)، أمرا ضروريا لاغنى عنه؛ حتى تضمن النظرية المصطلحية قسطا من الواقعية والموضوعية.[4]

يُعَرَّف الترادف في التوصية رقم (1087) للمنظمة الدولية للتقييس (إيزو) بأنه «توالي مصطلحات متعددة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب، لكنها تختلف في الشكل الخارجي».[5] ونجد عند كوداك (1990) مجموعة من الخصائص المطلوب حصولها لتحقيق الترادف بين

1- Rey.A, Terminologie, noms et notions, p. 21-22, coll Que ? n° 1780, Presses universitaire de France, Paris. sais-je

2- Sager.J.C, A practical course in terminology processing, p. 115, John Benjamins Publishing company, Amsterdam/Philadephia.

3- نذكر من هذه الدراسات:

Dubuc.R, synonyme et terminologie, p. 21, Actes du colloque international de Terminologie, CIRSTERM, Québec

Lerat.P, Terminologie et sémantique descriptive, p. 23, La Banque des mots n°spécial CILF, Paris.

Corbiel.J.C, problèmatique de la synonymie en vocabulaire spécialisé, p. 60-65, la Banque des mots, n°7, CILF, Paris.

Felber.H, Manuel de terminologie, p. 180-183, Unesco, Paris.

4- Kocourek.R, Terminologie et efficacité de la communication, p. 126, Meta, Vol 30, n° 2, les presses de l'université de Montréal, Montréal

5- معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (Iso) ، التوصية رقم (1087) ترجمة القاسمي علي، ص: 213، اللسان العربي، العدد 22، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1984.

مصطلحين أو أكثر، وهي في مجملها شبيهة، إلى حد كبير، بتلك التي نقلناها عن القدماء، نذكر منها : [1]

أ ــ اتحاد المترادفات في المفهوم.

ب ــ إمكان إحلال بعضها محل بعض في جل الأسيقة الوصفية.

ج ــ وجوب انتمائها إلى حقل معرفي خاص (ويقابل هذه الخاصية عند القدماء وجوب انتماء المترادفات اللفظية إلى لغة واحدة).[2]

وتُقدِّم الأبحاث المصطلحية تمييزا بين مفهومين اثنين، هما مفهوم "المترادفات" (synonymes) ومفهوم " أشباه ــ المترادفات" (quasi-synonymes). ومفاد هذا التمييز أن " أشباه ــ المترادفات" مصطلحات لا يمكن استبدال بعضها ببعض في كل الأسيقة، على خلاف "المترادفات". وعلى أساس هذا التمييز تُعَرَّف أشباه المترادفات بأنها المصطلحات «التي لها معنى واحد بالتقريب»[3]؛ أي أنها مثل المترادفات، إلا أنها تختلف في خاصية من الخصائص المكونة للمفهوم، أو في تمثل موقعه داخل اللغة الخاصة. ونلفي عند كل من ديبوك (1980) وبوتان ــ كيسنال (1985) معايير أخرى للتمييز بين المترادفات "التامة" أو "الحقيقية" وأشباه المترادفات، يمكن تلخيصها في ما يلي :[4]

أ ــ المعيار المعرفي.

ب ــ المعيار الزمني.

ج ــ معيار الشيوع.

د ــ معيار التوارد.

---

[1] ــ Gouadec.D, Terminologie, constitution des données p. 56-57, AFNOR, Paris

[2] ــ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد التهانوي، الجزء الأول، ص: 407.

[3] ــ معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (Iso)، التوصية رقم (1087) ترجمة علي القاسمي ، ص: 213.

[4] ــ Dubuc.R, Manuel pratique de terminologie, p. 59-61

Boutin - Quesnel. R, Vocabulaire systématique de la terminologie, p. 21-22, office de la langue Française, Québec.

3. المترادفات المصطلحية النحوية

يمكن تعريف المترادفات المصطلحية النحوية، انطلاقا من التحديدات القديمة والمعاصرة المذكورة أعلاه، بالقول : **إنها مجموع المصطلحات النحوية الدالة على مفهوم واحد.** وعليه يكون الترادف المصطلحي النحوي عبارة عن توالي مصطلحات نحوية ذات عمارة مفهومية واحدة بحسب أصل الوضع. فيخرج بقولنا : **"بحسب أصل الوضع"** توارد مصطلحي "اسم كان" و"الفاعل" على مرفوع "كان" في نحو "كان زيد قائما" إذ هما غير مترادفين؛ لأن مصطلح "الفاعل" مستعمل في هذا الموضع استعمالا مجازيا. جاء في همع الهوامع: « فأما "كان" فمذهب البصريين أنها ترفع "المبتدأ" ويسمى "اسمها"، **وربما يسمى "فاعلا" مجازا** لشبه به... وتنصب "الخبر" ويسمى "خبرها"، **وربما يسمى "مفعولا" مجازا** لشبهه به»[1].

ولم تخل كتب النحو من الإشارة إلى وقوع الترادف في اللغة النحوية، وهو ما تعبر عنه الأقوال التالية:

أ ــ «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها، فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على واحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمي تمييزا وتفسيرا».[2]

ب ــ «..."الإسناد" و"البناء" و"التفريع" و"الشغل" ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، يدلك على ذلك أن سيبويه قال : "الفاعل شغل به الفعل"، وقال في موضع "فرع له"، وفي موضع : "بني له"، وفي موضع : "أسند له" لأنها كلها معنى واحد».[3]

---

[1] ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، الجزء الأول، ص: 111، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).

[2] ــ شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص: 70، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

[3] ــ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ص: 82، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 1984.

ج ــ «لا فرق بين "المضمر" و"المكنى" عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ»[1].

د ــ « اعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون "ظروفا" يسميها الكسائي "صفة" والفراء يسميها "محال"...».[2] وعلق الأزهري على اختلاف هذه الألفاظ بقوله : «والمعنى واحد».[3]

ه ــ «... وما أشبهه من النعوت [يريد لفظ "مظنون" ونحوه] يسميه الكوفيون "خلفا" والمعنى واحد».[4]

ولما كان الترادف حقيقة واقعة في لغة النحويين، كما تشهد على ذلك أقوالهم، فإننا نتساءل عن أسباب وروده، وكذا عن ضوابطه.

1.3. نشأة المترادفات المصطلحية النحوية

حدد فلبر (1984) أسباب نشأة المترادفات في لغات العلوم في خمسة أسباب رئيسية، وهي:[5]

* تعدد التسميات بتعدد الخصائص المفهومية أو الوظيفية للمصطلح.
* استعمال مصطلح مقترض إلى جانب مصطلح محلي.
* تسمية المفهوم باسم مبدعه، أو باسم موطنه الأصلي، ثم تسميته بإحدى خصائصه.
* اختلاف مسالك التسمية وتنوعها، حيث يسمى المفهوم تارة بعلامة لغوية، وأخرى بعلامة رمزية.
* تسمية المفهوم بلفظ مولد توليدا صوريا، وفي أحيان أخرى بلفظ مولد توليدا دلاليا.

---

[1] – شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص: 84.

[2] – الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر، الجزء الأول، ص: 203، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1988.

[3] – تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، الجزء الرابع عشر، ص: 373، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، 1964.

[4] – الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، الجزء الأول، ص: 185.

[5] – Felber.H, Manuel de terminologie , p.185.

أما إذا نظرنا إلى أسباب وقوع الترادف في لغة النحويين، فإنه من الجائز تعيين الأسباب التالية:

أ ــ **تعدد الواضعين**، وهذا ما نستنتجه من القول (د) في الفقرة (3). فقد يضع النحوي الواحد أو طائفة من النحويين مصطلحا دالا على مفهوم ما، ثم يضع نحوي آخر أو طائفة أخرى مصطلحا دالا على المفهوم نفسه، ومثاله ما فعله السكاكي، مثلا، في مقدمة حديثه عن «ضبط ما يفتقر إليه علم النحو»، قال : « إن الغرض من هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة : "القابل" و"الفاعل" و"الأثر"... فالقابل هو المسمى عند أصحابنا "معربا"... والفاعل هو المسمى "عاملا"... والأثر هو المسمى "إعرابا"...»[1].

ب ــ **تعدد الوضع من الواضع الواحد**، وهو ما جوزه، من الناحية العقلية، الآمدي، إذ يرى أنه «لا يُمْتَنَع عقلا أن يضع واحد لفظين على مسمى واحد، ثم يتفق الكل عليه»[2]، وعلى هذا السبب يحمل، في نظرنا، استعمال سيبويه لأربعة مصطلحات للدلالة على العلاقة العاملية الحاصلة بين الفعل والفاعل، كما يقضي بذلك القول (ب) في الفقرة (3).

ج ــ **مطلب الإيجاز والدقة**، لقد أدى هذا المطلب إلى تزايد عدد المصطلحات المترادفة خصوصا في الأعمال النحوية المتأخرة التي طغى عليها الطابع التعليمي الصرف. فإذا كان ابن السراج، مثلا، يحافظ على أغلب مصطلحات "الكتاب"، نحو «الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول»[3] و «الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد»[4] و «الإسمان اللذان يجعلان اسما واحدا»[5]، فإن هذه المصطلحات وضعت لها مرادفات في كتب المتأخرين مصنفين كانوا أم

[1] – مفتاح العلوم، السكاكي أبو يعقوب، ص: 76، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 1983.

[2] – الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي، الجزء الأول، ص: 23.

[3] – الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر، الجزء الثاني، ص: 277.

[4] – نفسه، ص: 280.

[5] – نفسه، ص: 92.

شراحا أو أصحاب حواش، فأصبح مفهوم المصطلح الأول معبرا عنه بمصطلح "الفعل اللازم" ومفهوم المصطلح الثاني معبرا عنه بمصطلح "الفعل المتعدي"، في حين أخذ مفهوم المصطلح الثالث مصطلح "المركب المزجي".

إن تزايد عدد المصطلحات المترادفة عبر المراحل التاريخية التي قطعتها الصناعة النحوية يبدو أمرا بدهيا، إذ كلما اختلفت الأهداف أثر ذلك في تصور الكيفية التي يجب أن تصاغ بها المصطلحات، إن من جهة الدقة أو من جهة الشكل، وإلى هذه الحقيقة انتهى ساكر (1990)، مثلا، في معرض حديثه عن استعمال المصطلحات في لغات العلوم والتقنيات.[1]

د ــ **اختلاف جهة النقل**، وينتج عنه تسمية مفهوم ما بمصطلح يفيد لغةً المعنى نفسه الذي يفيده مصطلح آخر دال على المفهوم ذاته، ومثاله استعمال مصطلح "الفعل المجاوز" مرادفا لمصطلح "الفعل المتعدي" في نحو قول صاحب "دقائق التصريف" : « والمجاوز من الأفعال الذي ينفذ إلى مفعولين ولا يحسن الاقتصار على الأول منهما، نحو قولك : "كسوت زيدا ثوبا"...».[2]

ه ــ **اختلاف التسمية باختلاف الخصائص**، فقد يسمي نحوي مفهوما ما بمصطلح بالنظر إلى خاصية من خصائصه، ثم يسميه غيره بمصطلح آخر معتبرا في ذلك خاصية أخرى، ومن نماذج هذا الاختلاف تسمية «..."كان" و"صار" و"أصبح" و"أمسى" و"أضحى" و"ظل" و"بات" و"مازال" و"مابرح" و"ماانفك" و"مافتئ" و"مادام"... "أفعالا ناقصة" و"أفعال عبارة"[3]؛ فتسميتها "بالأفعال الناقصة" كان من جهة افتقارها لخاصية الدلالة على الحدث، أما تسميتها "بأفعال العبارة" فمنشؤه خاصية مشابهتها الأفعال في اللفظ والتصرف.[4] ومن هذا

---

1 – Sager.J.C, A practical course in terminology processing, p. 215.

2 ــ دقائق التصريف، القاسم بن محمد، ص: 150، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي، 1987.

3 – شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، المجلد الثاني، الجزء السابع، ص: 90.

4 ــ نفسه.

النوع، أيضا، تأتي تسمية النحويين "في" و"إلى" و"عن" و"على"، ونحوها "حروف جر" و"حروف إضافة" و"حروف صفات"، فمن سماها حروف جر، سماها كذلك من حيث خاصيتها العاملية؛ «لأنها تعمل في ما بعدها من الأسماء الجر»،[1] ومن أطلق عليها مصطلح "حروف الإضافة"، نظر إليها من جهة كونها «تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها»[2]، أما من نعتها بمصطلح "حروف الصفات"، فقد فعل ذلك بالنظر إلى خاصيتها الموقعية في الكلام، ذلك «أنها تقع صفات لما قبلها من النكرات»[3].

2.3. ضوابط الترادف المصطلحي النحوي:

1.2.3. أصل الاصطلاح النحوي

نقصد بضابط أصل الاصطلاح النظر إلى المصطلح النحوي في علاقته بما وضع له، أولا، في اصطلاح النحويين، وهو ضابط جوهري في حد "الترادف"؛ إذ به يمكننا أن نميز المصطلحات المترادفة عن المصطلحات الدال بعضها حقيقة، وبعضها الآخر مجازا على مفهوم واحد. وبموجب هذا الضابط نخرج استعمال النحاة لمصطلحي "الاسم" و"الفاعل" على مرفوع "كان" من باب الترادف، لأن استعمالهم "الفاعل"، هنا، هو على غير أصل الاصطلاح.[4]

2.2.3. وحدة الاعتبار

جاء في مصنف "المصطلح النحوي"، للقوزي أن سيبويه يسمي "المفعول المطلق" «الحدث والحدثان، كما يسميه، أيضا، "الفعل"، ويسميه "مصدرا" و"توكيدا"».[5] ونحن إذا كنا نوافق على ترادف مصطلحات "المصدر" و"الحدث" و"الحدثان"، من حيث هي دالة في

---

1 – شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، الجزء الثامن، ص: 7.

2 – نفسه.

3 – نفسه.

4 – تنظر، بهذا الخصوص، الفقرة (3).

5 – المصطلح النحوي، عوض القوزي ، ص: 139، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، الرياض، 1981.

كلام سيبويه على مفهوم واحد، فإننا لا نوافق على جعل مصطلح "المفعول المطلق" مرادفا لمصطلحي "الفعل" و"المصدر"، كما أن مصطلح "الفعل" غير مرادف لمصطلح "المصدر"، خلافا لما قد يوحي به كلام القوزي؛ لأن "المصدر" أو "الحدث" دال عند سيبويه على الاسم الذي اشتق منه الفعل. جاء في الكتاب : «وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أسماء الأحداث...»[1]. ونحن إذا تأملنا كلام سيبويه عن أقسام الكلم في العربية في أول باب من أبواب كتابه[2]، جاز لنا أن نعتبر "المصدر" مقولة نحوية غير مصرح باستقلاليتها عن المقولات الثلاث (الاسم والفعل والحرف)، معنى هذا أن "المصدر" لا يمكن أن يكون مرادفا للمفعول المطلق ولا للتأكيد، لأن المفعول وظيفة نحوية تعرض للمصدر في التركيب بدليل أنه قد «يكون مفعولا مطلقا أو فاعلا أو مفعولا به أو غير ذلك»[3]. أما بخصوص مصطلح "التوكيد" فيدل على وظيفة دلالية ضمن وظائف أخرى متعددة تلحق "المصدر"[4]. ولعل ما ننقله، هنا، عن سيبويه كفيل بتأييد ما ذهبنا إليه، قال : «هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا، فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيدا»[5]، فالتوكيد والمفعول المطلق كلاهما صفة تلحق المصدر، فامتنع بذلك القولُ بترادفهما لامتناع وحدة الاعتبار.

3.2.3. وحدة المفهوم

ذكر القوزي أن الكوفيين يطلقون مصطلح "الفعل الدائم" «على ما يسمى عند البصريين "اسم الفاعل"...»، وإذا كان الاختلاف في التسمية حقيقة واقعة، فإن ما ذكره

---

1 – الكتاب، سيبويه، المجلد الأول، ص: 12، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

2 – نفسه.

3 – حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبان، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص: 109، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ).

4 – شرح الكافية في النحو، رضي الدين الإستراباذي، الجزء الأول، ص: 114-115، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.

5 – الكتاب، سيبويه، المجلد الأول، ص: 228-229.

القوزي يوحي، في ظاهره، بأن "الفعل الدائم" و"اسم الفاعل" مصطلحان مترادفان، والحال أنهما، في واقع الأمر، دون ذلك؛ لأن مفهوم "اسم الفاعل" عند البصريين نوع من أنواع "الاسم". أما مفهوم "الفعل الدائم" عند الكوفيين فهو نوع من أنواع الفعل الثلاثة (الماضي والمستقبل والدائم).[1]

4.2.3. الدلالة على مفهوم نحوي لا على معنى طبيعي

جاء في "الكتاب" : «... فأما "سميت" و"كنيت" فإنهما دخلتهما "الباء" على حد ما دخلت في "عَرَّفت"، تقول : "عرَّفته زيدا" ثم تقول : "عرَّفته بزيد"...فهذه **الحروف** كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة وليس كل **الفعل** يفعل به هذا ».[2]

استعمل سيبويه في هذا النص لفظ "الحرف" للدلالة على ما يصدق عليه مفهوم مصطلح "الفعل"، وقد علق أحمد عبد العظيم على هذا الاستعمال بقوله : «فهو [أي سيبويه] يسمي "الأفعال" حروفا»[3]. إن في هذا التعليق ما يوهم بأمرين اثنين :

أ ــ أن سيبويه يسمي ما يصدق عليه مفهوم "الفعل" بمصطلح "الحرف".

ب ــ أن سيبويه لا يقيم تمييزا في مصطلحاته بين استعمال مصطلح الفعل واستعمال مصطلح الحرف، فيستخدمهما معا باعتبارهما مترادفين.

نقول بهذا الخصوص، إن سيبويه يقيم تمييزا بين مصطلحي "الفعل" و"الحرف" في كل أبواب الكتاب باعتبار خصائص متعددة. أما أن يقال : إنه استعملهما بوصفهما مترادفين في النص السابق، فإننا نرد هذا القول بما ينقضه، ذلك أن سيبويه لم يستعمل كلمة "الحرف" في ذلك النص باعتبارها مصطلحا، وإنما بوصفها كلمة تحمل معنى طبيعيا، وهو ما أجازه المبرد بقوله : «ويجوز أن أسميها كلها [يريد الأفعال والأسماء والحروف] حروفا، وكأنها قطع الكلام

---

[1] – الإيضاح في عل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص: 53.

[2] – الكتاب، سيبويه، المجلد الأول، ص: 38-39.

[3] – المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد العظيم ص: 5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

متفرقة»[1]، وعلق الزجاجي على هذا القول بإشارة دالة على ما ذهبنا إليه مفادها: « وذلك على غير طريقة أوضاع النحويين».[2]

نخلص من مجموع هذه الضوابط الأربعة إلى أن المصطلحات المترادفة هي المصطلحات المختلفة الشكل الدالة في أصل الاصطلاح على مفهوم واحد باعتبار واحد، ومن نماذجها مصطلحات "الإسناد" و"التفريع" و"البناء" و"الشغل" في كتاب سيبويه.

3.3. أشباه المترادفات

يمكن أن نميز بين المترادفات وأشباه المترادفات في قائمة المصطلحات النحوية الدالة على مفهوم واحد باعتبارات مختلفة، نُلخصها في:

* معيار الشيوع.
* معيار السياق.
* معيار الدلالة على المفهوم الواحد بالتقريب.

1.3.3. معيار الشيوع

نميز، بموجب هذا المعيار، بين المصطلحات المترادفة عند كل النحاة والمصطلحات التي تتوالى في الدلالة على مفهوم واحد عند نحوي واحد، أو عند بعض النحويين، فلا تكون مستعملة عند غيرهم على سبيل الترادف، وإنما على سبيل التباين، مما يجعلها، فيما يبدو، أشباه مترادفات ضمن مجموع مصطلحات النحو. وبمقتضى هذا التمييز يكون مصطلحا "الجملة" و"الكلام" شبه مترادفين، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلحي "الضمير" و"المكنى".

إن "الجملة" و"الكلام" مصطلحان مترادفان عند الزمخشري، وهو ما ينقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل بقوله : «اعلم أن الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى

[1] – الإيضاح في علل النحو، أبو العباس المبرد نقلا عن أبي القاسم الزجاجي، ص: 44، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.

[2] – نفسه.

الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في اسم وفعل ويسمى جملة»[1]، وبترادفهما حكم الجرجاني، أيضا، حيث قال : «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد، نحو : "خرج زيد" يسمى كلاما ويسمى جملة»[2]. أما إذا نظرنا إليهما بموجب معيار الشيوع، فإنهما يصيران شبه مترادفين، لأن هناك من النحويين من اعتبرهما متباينين معتمدا في ذلك على استعمال النحاة لمصطلح "الجملة" على ما خلا من التراكيب من عنصر "الفائدة"، نحو تراكيب "الشرط"، ومن هؤلاء النحاة نذكر ابن هشام، فبعد أن عرف "الكلام" بأنه «القول المفيد بالقصد»[3]، عرف "الجملة" بأنها "عبارة عن الفعل والفاعل كـ "قام زيد"، والمبتدأ والخبر كـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو : "ضُرب اللص" و"أقائم الزيدان" و"كان زيد قائما" و"ظننته قائما"...»[4]، ثم علق على هذا التمييز بعبارة مقولها : « وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس... [إذ] الصواب أنها [الجملة] أعم منه إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام».[5]

أما بخصوص مصطلحي "المضمر" و"المكنى" فإن اعتبارهما شبه مترادفين، وإن كانا مستعملين عند نحاة الكوفة للدلالة على مفهوم واحد، كما يذكر ابن يعيش[6]، راجع لاستعمالهما عند غيرهم متباينين، فالمضمرات عند نحاة البصرة «نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني وليس كل مكني مضمرا»[7]، ويفسر ابن يعيش علة التمييز بينهما بأن «الكناية [هي] إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازا، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو "فلان"... كناية عن أعلام الأناسي...

---

1 – شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، المجلد الأول، الجزء الأول، ص: 20.

2 – الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني ، ص: 107، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.

3 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام ، الجزء الثاني، ص: 374، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

4 – نفسه.

5 – نفسه.

6 – شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص: 84.

7 – شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص: 84.

وإذا كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما قد تكون بالمضمرة، كانت المضمرات نوعا من المكنيات».[1]

2.3.3. معيار السياق

يقضي هذا المعيار بعدم إمكان استبدال المصطلحات المترادفة بعضها ببعض في كل أسيقة الوصف، وإن كانت تدل في أصل الاصطلاح على مفهوم واحد، مما يحوِّلها إلى أشباه مترادفات. وتمثل لهذا الوضع بمصطلحي "النائب عن الفاعل" و"مفعول ما لم يسم فاعله"، فهذان المصطلحان يدلان على مفهوم واحد؛ أي ما كان من الأسماء حالاً محل الفاعل المحذوف، لذلك قال المكودي: «يُسمَّى "النائب عن الفاعل" ويُسمَّى "المفعول الذي لم يسم فاعله"...»[2]، إلا أن إمكان إحلال أحدهما محل الآخر في كل الأسيقة الوصفية غير مقبول، وذلك بالنظر إلى اختلاف طبيعة المعطيات اللغوية الموصوفة، ففي وصف جملة "سير بزيد يومين"، مثلا، لا يجوز استعمال مصطلح "المفعول الذي لم يسم فاعله"، لأن ما قام مقام الفاعل ليس مفعولا، وإنما هو ظرف (يومين). أما في جملة "ضُرب زيد"، فيجوز استعمال أي واحد من المصطلحين؛ لأن ما ناب عن الفاعل مفعول.

3.3.3. معيار الدلالة على المفهوم الواحد بالتقريب

إن اختلاف المصطلحين الدالين على مفهوم واحد في إحدى خصائصه، يجعلهما شبه مترادفين من حيث إن حد الترادف هو الاتحاد في المفهوم اتحادا كليا، ومثاله اختلاف مصطلح "الضمير المجهول" عن مصطلح "ضمير القصة والشأن" في خاصية تركيبية، ففي الوقت الذي لا يجيز فيه نحاة البصرة، وهم واضعو مصطلح "ضمير القصة والشأن"، «أن يكون خبر هذا

---

1 – نفسه.

2 – حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، المكودي نقلا عن الأسعد بن حمدون ، الجزء الأول، ص: 231، تحقيق راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993.

الضمير اسما مفردا، لأن الضمير هو ضمير الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملة»[1]، يجيز الفـــراء وغيره ممن يستعملون مصطلح "الضمير المجهول" ذلك[2]

4.3. الترادف وعبارة "لا مشاحة في الاصطلاح"

كثيرا ما نصادف في حديث القدماء عن السر في اختيار مصطلح ما، أو في كلامهم عـــن صلة معناه اللغوي بمعناه الصناعي عبارة **"لا مشاحة في الاصطلاح"**، أو ما ماثلها من العبارات الأخرى التي تفيد إفادتها، نحو عبارة «**لا منازعة في الأسماء**»[3]. بل إن من النحويين المتأخرين من استعمل هذه العبارة جاعلا منها مبررا لغياب المشابهة، أو المناسبة المطلوبة بين المعنى اللغوي والمعنى الصناعي للمصطلح[4]. فهل معنى هذا أن في قول هؤلاء "لا مـــشاحة في الاصـــطلاح" تناقضا مع ما نبهوا إليه من ضرورة وصل المعاني الصناعية بالمعاني اللغوية[5]، بحيث يجوز للنحوي أن يُولّد ما يشاء من المصطلحات دون اكتراث بشرط الوصل ؟

نعتقد أن التزام النحاة بجعل مفاهيم مصطلحاتهم النحوية موصولة بالمعاني اللغوية لا يتناقض، أبدا، مع العبارة المأثورة، بل إنه مفسر لها بما يناسبها. فإذا كان مقتضى هذه العبارة أن المفاهيم تدرك في استقلال عن الألفاظ، وألا ضير في توارد مصطلحات متعددة ذات معان لغوية مختلفة على مفهوم واحد، فإن هذا المقتضى لا ينفي، بالمقابل، ضرورة احترام الوصل الدلالي؛ تفسير ذلك أن الوصل قد تختلف جهاته باختلاف تمثل النحويين لما يصدق عليه المفهوم، أو باختلاف تصورهم لما هو خاصية جوهرية أساسية في المفهوم، مما ينتج عنه اخـــتلاف في المـــصطلحات بكيفية مباشرة. ولنا في نصوص النحاة ما ينهض دليلا على هذا الأمر.

---

[1] – شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص: 84.

[2] – نفسه.

[3] – قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص: 68، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1979.

[4] – البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن بن أبي الربيع ، الجزء الأول، ص: 392، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1986.

[5] – حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبان، المجلد الأول، الجزء الأول، ص: 53.

أ ــ الاختلاف في تمثل ما يصدق عليه المفهوم : «وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة [أي الجملة الواقعة بعد الاسم الموصول] "صلة"، وسيبويه يسميها "حشوا"، فالصلة مصدر كالوصل من قولك : «وصلت الشيء وصلا وصلة» والمراد أن الجملة وصل له [أي للاسم]، فأما تسمية سيبويه لها "حشوا"، فمن معنى الزيادة، أي أنها ليست **أصلا**، وإنما هي **زيادة** يتم بها الاسم ويوضح بها معناها، ومنه "فلان من حشو بني فلان"، أي من أتباعهم وليس من صميمهم».[1]

ب ــ الاختلاف في تصور الخاصية الجوهرية للمفهوم : «كان [وأخواتها]...تسمى "أفعالا ناقصة" و"أفعال عبارة"... فأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو "ضرب"...و"كان" إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط... فلما **نقصت دلالتها** كانت ناقصة، وقيل "أفعال عبارة" أي هي **أفعال لفظية** لا حقيقية... فلم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل أفعال عبارة».[2]

يتضح من خلال هذين النصين أن عبارة "لا مشاحة في الاصطلاح" ليست عبارة مطلقة، وإنما هي مقيدة بشرط الوصل الدلالي، كما أنها مقيدة، أيضا، بشرط الشيوع، وشرط عدم استعمال ما هو شائع من المصطلحات في صناعة أخرى. إن خرق أحد هذه الشروط يجعل المشاحة مطلوبة، وهذا ما نفهمه، مثلا، من اعتراض الإستراباذي على إطلاق ابن الحاجب مصطلح "الاسم المركب" على "الاسم المعرب" بعلة مفادها أن «المركب في اصطلاحهم [أي في اصطلاح النحاة] في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزءيه أو من أجزائه، فيوهم أن "المعرب" من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا... وهذا دأب المصنف [يريد ابن حاجب] يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود» .[3]

---

[1] – شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص: 151.

[2] – نفسه، المجلد الثاني، الجزء السابع، ص: 89-90.

[3] – شرح الكافية في النحو، رضي الدين الإستراباذي، الجزء الأول، ص: 16.

4- استنتاجات عامة

تمثل المعطيات المصطلحية التي قدمناها في هذه الدراسة جانبا هاما من طبيعة العلاقات الدلالية- المعجمية السائدة في لغة النحاة، كما تمثل، في الآن نفسه، نموذجا معينا للتصور العربي التراثي لعلاقة المصطلح بالمفهوم، وهو تصور يقضي في مجمله بمساوقة لغات العلوم العربية في صياغاتها وبناءاتها ما هو معهود في اللغة العربية من القواعد والسنن والترخيصات. لقدكانت هذه المساوقة أمرا محمودا ومطلوبا عن وعي وقصد، بيان ذلك أن صانع النص النحوي لم يكن ليخرج عن قناعة سادت عند كل أرباب العلوم والفنون العربية، قناعة تُفيد أن اللغة العربية تعكس بكل ظواهرها الطبيعية، وضمنها ظاهرة الترادف، « النموذج الأمثل للغة الفكرية»[1]، وكيف لا وقد نُقل بها إلى العالمين كافة علم يفضل كل العلوم ألا وهو علم الإله عز وجل. فلا غرابة، إذن، أن يخلص ابن جني، مثلا، في" **باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد** " إلى سلامة استعمال سيبويه مصطلحي الجر والكسر بمعنى واحد؛ لأن « هذا موضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء.... فإذا جاز أن يكون من أصول هذه اللغة اختلاف اللفظين والمعنى واحد، كان جميع ما نحن فيه جائزا سائغا ومأنوسا به»[2].

ولما كان الأمر على هذا النحو، فإن مقاربة المعطيات المصطلحية النحوية مقاربة واقعية، لا يمكن أن تتم إلا داخل هذا الإطار، فلا تنزل عليها من القيود والمبادئ المعاصرة ما لا تطيقه ، ذلك أن محاولات إظهار جهات التناسب والتوافق بين نهج القدماء في التعبير عن مفاهيمهم ونهج المحدثين في تصور ضوابط الممارسة الاصطلاحية ليس النهج السليم لتثبيت علمية المصطلح التراثي وعقلانيته، ولا السبيل المناسب لإقامة نظرية مصطلحية للغات العلوم العربية التراثية. إن

[1] – لغة ابن رشد، طه عبد الرحمان، ص.174، أعمال ندوة ابن رشد، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1978.

[2] – الخصائص، أبو الفتح بن جني، الجزء الثاني، ص.466-467، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983.

علمية المصطلح التراثي بصفة عامة، والمصطلح النحوي بصفة خاصة راجعة لاعتبارات ومبادئ أخرى قلما يُنبَّه إليها، وعلى رأسها مبدأ المساوقة اللغوية المقصودة والواعية[1].

إن ما تم تقديمه من نماذج الترادف المصطلحي النحوي يقضي بضرورة العناية المركزة بكيفية استعمال المصطلح وتداوله أثناء تلقين المعرفة النحوية، أو دراستها، أو التأريخ لها، ثم إن كثيرا من الاستعمالات المصطلحية النحوية التي أدرجناها في هذه الدراسة يدعو إلى التساؤل عن حظ المعاجم النحوية المعاصرة من الكفاية التمثيلية، إذ الواضح أن أغلبها لا يتبع منهجا واضحا في ترتيب الاستعمالات المختلفة للمصطلح ، بل إن أغلب الاستعمالات المصطلحية الواردة فيما تقدم تكاد تكون مفقودة ومنعدمة، مما يحول دون تحقيق الوظيفة التعليمية المتوخاة من صناعة المعجم[2]، إن هذا الوضع يستدعي إعادة النظر في مناهج جمع المصطلح العربي التراثي وتدوينه وتأريخه[3].

---

[1] ينظر، بهذا الخصوص على سبيل التمثيل، الحجج المعتمدة في دفاع ابن كيسان وأبي جعفر النحاس عن لغة سيبويه في الكتاب: سيبويه، الكتاب، المقدمة، ص: 30-31، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

[2] تنظر بهذا الخصوص، على سبيل التمثيل، المعاجم النحوية التالية:

- المعجم المفصل في النحو العربي،عزيزة بابتي ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،لبنان، 1992.

- المعجم الوافي في النحو العربي، علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. مصراتة، 1984.

- معجم النحو، عبد الغني الدقر ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986

[3] ـــ نعتقد أن من أفضل المنهجيات المتاحة حاليا في هذا الباب تلك التي وضع أسسها وتفاصيلها فضيلة الدكتور الشاهد البوشيخي: ينظر بهذا الخصوص ، على سبيل التمثيل:

- نظرات في المصطلح والمنهج: سلسلة دراسات مصطلحية، العدد2 ، الطبعة الثانية، مطبعة أنفو ـــ برينت، فاس، 2003.

- مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، سلسلة دراسات مصطلحية، العدد 1، الطبعة الثالثة، مطبعة أنفو ـــ برينت ، فاس، 2004.

المصادر والمراجع باللغة العربية

ـــ الإبهاج في شرح المنهاج، تاج الدين السبكي، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1984.

ـــ الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي ، الجزء الأول، تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1985.

ـــ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 1984.

ـــ الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج ، الجزء الأول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1988.

ـــ الإيضاح في علل النحو،أبو العباس المبرد نقلا عن أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.

ـــ البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن بن أبي الربيع ، الجزء الأول، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1986.

ـــ التعريفات، القاضي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1985.

ـــ تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري ، الجزء الرابع عشر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، 1964.

ـــ الجمل في النحو،عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.

ـــ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، المكودي نقلا عن الأسعد ابن حمدون ، تحقيق راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993.

ـــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبان، المجلد الأول، الجزء الثاني، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ).

ـــ الخصائص، أبو الفتح بن جني، الجزء الثاني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983.

ـــ دقائق التصريف، محمد بن القاسم ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي، 1987.

ـــ شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله الفاكهي، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1988.

ـــ شرح الكافية في النحو، رضي الدين الإستراباذي ، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.

ـــ شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، المجلد الأول، الجزء الثاني، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

ـــ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد التهانوي ، الجزء الأول، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.

ـــ لسان العرب: محمد ابن منظور ، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف حياط، دار لسان العرب، لبنان، (بدون تاريخ).

ـــ لغة ابن رشد، طه عبد الرحمان، أعمال ندوة ابن رشد، منشورات كلية الآداب ، الرباط، 1978.

مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، الشاهد البوشيخي، سلسلة دراسات مصطلحية، العدد 1، الطبعة الثالثة، مطبعة أنفو ـــ برينت، فاس، 2004.

ـــ المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، الرياض، 1981.

ـــ المصطلح النحوي : دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد العظيم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1990.

ـــ معجم مفردات علم المصطلح، إيزو (Iso)، التوصية رقم (1087) ترجمة علي القاسمي ، اللسان العربي، العدد 22، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1984.

ـــ المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة بابتي ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،لبنان، 1992.

ـــ معجم النحو، عبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.

المعجم الوافي في النحو العربي، توفيق علي الحمد ويوسف جميل الزعبي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1984.

ـــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام ، الجزء الثاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

ـــ مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي ، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 1983.

ـــ نظرات في المصطلح والمنهج، الشاهد البوشيخي،سلسلة دراسات مصطلحية، العدد 2، الطبعة الثانية، مطبعة أنفو ـــ برينت، فاس، 2003.

ـــ نقد الشعر، قدامة أبو الفرج، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1979.

ـــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، الجزء الأول، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).

المصادر والمراجع بغير العربية:

- Boutin - Quesnel. R, Vocabulaire systématique de la terminologie, office de la langue Française, Québec.
- Corbiel.J.C, problèmatique de la synonymie en vocabulaire spécialisé, la Banque des mots, n°7, CILF, Paris.
- Dubuc.R, synonyme et terminologie, Actes du colloque international de Terminologie, CIRSTERM, Québec.
- Felber.H, Manuel de terminologie, Unesco, Paris.
- Gouadec.D, Terminologie, constitution des données, AFNOR, Paris .
- Kocourek.R, Terminologie et efficacité de la communication, Meta, Vol 30, n° 2, les presses de l'université de Montréal, Montréal
- Lerat.P, Terminologie et sémantique descriptive, La Banque des mots n°spécial CILF, Paris.
- Rey.A, Terminologie, noms et notions, coll Que ? n° 1780, Presses sais-je universitaire de France, Paris .
- Sager.J.C, A practical course in terminology processing, John -Benjamins Publishing company, Amsterdam/Philadephia.